الأستاذ
عطية الجودة

الأستاذ
تيسير قبعـة

فلسطين والمشروع القومي العربي

جدلية الوحدة والتحرير



منشورات



1997

فلسطين في المشروع القومي العربي

عطية الجودة

1993

تكمن جذور الصراع العربي الصهيوني، وجوهره القضية الفلسطينية في النظام الإمبريالي العالمي، الذي احتضن منذ البدء الفكرة الصهيونية ومخططاتها الرامية إلى إقامة كيان صهيوني في قلب الوطن العربي في فلسطين.

مشروع استعماري:

وكما هو معروف، فإن هذا المشروع الصهيوني ما هو إلا مشروع استعماري وقفت من خلفه وعملت على إقامته منذ البداية القوى الإمبريالية الكبرى، وخاصة بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية.

وقد كان منطلق عمل التحالف الصهيوني الإمبريالي يقوم على فكرة إقامة كيان غريب للصهيونية في المنطقة العربية، يفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه ويشكل حاجزاً يمنع وحدته ويكون مرتبطاً بالقوى الاستعمارية، ومعادياً بحكم طبيعته وأغراضه لشعوب المنطقة وطموحها إلى التحرر والاستقلال والوحدة، وذلك كما جاء في تقرير كامبل نبرمان رئيس وزراء بريطانيا منذ عام 1907 «حيث طالب بفصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية، عن جزئها الآسيوي بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسد الرابط فيما بينهما، أي فلسطين، بحيث يشكل هذا الجسد قوة صديقة للاستعمار وخصماً لسكان المنطقة».

النكبة:

ومنذ قيام الكيان الصهيوني عام 1948، وهو يقوم بدوره كجزء من الإمبريالية وامتداداً وقاعدة لها وقد كان ولا يزال وسيظل في مقدمة أهدافه ومهامه العمل على أضعاف وضرب حركة التحرر العربية ومنعها من تحقيق أهدافها القومية والاجتماعية، وبالتالي قطع الطريق على طموحات الأمة العربية وعدم السماح بتوفر الظروف التي تمكن أقطارها من السير على طريق التحرر والتطور المستقل والتقدم والتضامن والوحدة العربية. وفي إطار هذه الاستراتيجية العامة للإمبريالية أنيطت بالكيان الصهيوني مهمة خوض معارك الإمبريالية ضد حركة التحرر العربية، وذلك على قاعدة المصالح المشتركة الإمبريالية الصهيونية مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المصالح الخاصة للكيان الصهيوني ومخططاته في الاستيطان والتوسع.

وفي مواجهة المخطط الصهيوني الإمبريالي، وعى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية منذ وقت مبكر البعد الوطني والقومي المميز للقضية الفلسطينية وما يقع عليه من مهام، وخاض نضالاً متواصلاً تمثل في فترة الانتداب في سلسلة من الانتفاضات الجماهيرية المتلاحقة 1920 - 1921 - 1929 - 1933 - 1935 ثم في الإضراب العام الذي استمر ستة شهور، والانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 1936 والتي استمرت لمدة ثلاثة أعوام.

وبعد نجاح المؤامرة الاستعمارية الصهيونية عام 1948، لم يتوقف نضال الشعب الفلسطيني ومعه قوى التحرر العربية، واستطاع رغم ظروفه الصعبة إفشال كل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، إلا أن حجم الهجمة الصهيونية الإمبريالية وحجم المؤامرة كان كبيراً جداً، ولم تكن قوى التحرر العربية بسبب عوامل ذاتية وموضوعية في ظل الأوضاع والظروف المعروفة آنذاك أي عام 1948 تملك القدرة على صد الهجوم ووقف المؤامرة ومنعها من تحقيق مرحلة هامة من مخططاتها، وكان ذلك مؤشراً واضحاً على وجود خلل كبير في توازن القوى، نتيجة طبيعة الأنظمة العربية ونوعيتها التي كانت سائدة آنذاك، ونتيجة السياسات الخاطئة التي مورست والمواقف التي اتخذت، والتي كانت من بين العوامل المساعدة على نجاح وتمرير تلك

المرحلة الأساس، من المخطط الصهيوني الإمبريالي، والتي شكلت نكبة كبيرة للشعب الفلسطيني والأمة العربية كلها.

قضية قومية:

ومنذ البدء أدركت قوى التحرر العربية وفي مقدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية أن الهجمة الصهيونية الإمبريالية تستهدف اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني «إسرائيل» فوق الأرض الفلسطينية، تحت شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وبالتالي تشريد الشعب الفلسطيني، وتفريغ فلسطين من مواطنيها عن طريق العنف والإرهاب والقوة، ومواصلة سياسة العدوان والتوسع على حساب الأرض والحقوق العربية، كما تستهدف تكريس تجزئة الوطن العربي، ومنعه من تحقيق وحدته القومية، وإبقائه ضعيفاً ممزقاً لتسهيل السيطرة عليه ونهب ثرواته والتحكم بمقدراته بما فيها موقعه الإستراتيجي.

وقد برزت القضية الفلسطينية بالرغم من طابعها الوطني الفلسطيني باعتبارها قضية قومية، تهمّ العرب ككل، ونظرت إليها قوى التحرر العربية بشكل عام وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي باعتبارها القضية القومية المركزية للأمة العربية، ورأت هذه القوى في مخططات الصهيونية العدوانية التوسعية خطراً جدياً ليس على فلسطين فحسب، بل على العرب جميعاً، وجوداً، ومصيراً، ولهذا فقد نظرت إلى الصراع العربي الصهيوني باعتباره يجسد التناقض التناحري، بين الأمة العربية وحركتها التحررية الطامحة إلى التحرر والتقدم والوحدة العربية، وبين الكيان الصهيوني الذي يمثل امتداداً وقاعدة متقدمة للإمبريالية وأداة لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، وشكلاً من أشكال الاستعمار الإستيطاني الذي اتخذ من فلسطين المغتصبة بعد تشريده نحو مليون من شعبها منطلقاً للعدوان والتوسع على حساب الأقطار العربية، وللتحكم في المنطقة وإخضاعها للهيمنة الإمبريالية، وخصوصاً الأميركية.

وكما هو معروف، فقد كانت المؤامرة الصهيونية الإمبريالية على الشعب الفلسطيني والأمة العربية باعثاً هاماً على تنبه العرب لأخطار

الصهيونية ومخططاتها ضد الأمة العربية، وهو الأمر الذي أعطى القضية الفلسطينية أكثر فأكثر بعدها القومي وحوّلها إلى قضية العرب المركزية، وساهمت قوى التحرر العربية في مختلف المراحل، بهذا الشكل أو ذاك، في فضح الطبيعة العدوانية التوسعية العنصرية للصهيونية ومخططاتها وأهدافها الموجهة، ليس فقط ضد الشعب العربي الفلسطيني، وإنما ضد الأمة العربية كلها وحركتها التحررية، وأوضحت طبيعة العلاقة العضوية بينها وبين الاستعمار والإمبريالية وكيف أنها، أي الصهيونية، نشأت ونمت وتقوت وترسخت وأصبح لها كيان بالارتباط بالإمبريالية والتحالف معها ودعمها، كما اتخذت البلدان العربية، وقوى التحرر العربية مواقف الدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية بالوسائل والإمكانات المتاحة، وضمن الظروف والمعطيات المعروفة التي ظلت موازين القوى فيها وللأسف تميل لصالح الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية التي تسانده.

وكما هو معروف، فقد أحدثت نكبة فلسطين عام 1948 هزات عميقة في الوطن العربي وخاصة في سورية ومصر، تجلت في وقوع عدد من الانقلابات في سورية، ونمو وتعزز مواقع القوى الوطنية والتقدمية فيها، واتساع قاعدتها ونفوذها ودورها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي وضع في مقدمة أهدافه هدف الوحدة العربية، كما تجلت في قيام ثورة/ 23/ تموز في مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والنهج القومي التحرري الذي اختطته.

حالة نهوض:

في هذه الفترة، وخصوصاً منذ أوائل الخمسينات، شهدت حركة التحرر العربية حالة نهوض ووجدت نفسها في حالة مواجهة مع المخططات والمشاريع والأحلاف الاستعمارية دفاعاً عن الحقوق والمصالح العربية، وتعرض القطران السوري والمصري لعدد من الاعتداءات الصهيونية الإمبريالية كان أبرزها العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي، الذي وقع على مصر عام 1956 كما تعرضا لحملة شرسة من الضغوط والتهديدات، إلا أنهما صمدا في وجهها وقاوماها وأحبطا مخططاتها وأهدافها،

وكان ذا أهمية كبيرة ذلك النهوض الجماهيري الواسع والعميق الذي شمل العديد من الأقطار العربية.

وفي معارك المواجهة والنضال المشترك والدفاع عن الحقوق والمصالح العربية كان يتعمق اللقاء بين مصر ثورة 23 تموز وسورية وكان ذا أهمية كبيرة أن يتوج هذا اللقاء والنضال المشترك بتحقيق الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، هذه الوحدة التي كان من بين العوامل الهامة المحركة والدافعة والمحفزة لها، عامل الدفاع عن القضية الفلسطينية حيث تم هذا اللقاء الوحدوي على قاعدة النضال المشترك ضد الصهيونية والإمبريالية وشكلت تلك الخطوة الوحدوية التاريخية تحدياً كبيراً للصهيونية والإمبريالية، مما جعل في مقدمة أهداف تلك القوى المعادية العمل لضرب هذه التجربة وفك عرى وحدة القطرين الشقيقين عام 1961.

وتؤكد الوقائع والحقائق التاريخية واقع أن الدعوة للوحدة العربية، كانت إلى جانب كون الوحدة العربية هدفاً بحد ذاته، فهي أيضاً شكلت وتشكل الرد على التحديات التي تواجهها الأمة العربية وخاصة التحدي الصهيوني باعتبارها السبيل الأنجح للرد على هذا التحدي والدفاع عن الحقوق القومية في فلسطين، كما في غيرها من الأقطار العربية واستعادة ما اغتصب منها. وبسبب من العلاقة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية، فقد أسهم النضال القومي العربي ضد الصهيونية ودفاعاً عن الحقوق الفلسطينية والعربية، في فضح طبيعة هذه العلاقة القائمة على العداء للعرب، وفي تصعيد النضال القومي العربي ضد الصهيونية والإمبريالية، وكان عامل الصراع ضد الكيان الصهيوني، ومخططاته العدوانية التوسعية من بين العوامل الهامة والأساسية التي عززت الدعوة للوحدة العربية والتضامن العربي، حيث برز هذا التضامن كذلك بوصفه وسيلة هامة لحشد الطاقات وتوحيد الجهود العربية في خدمة القضايا التحررية للأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية تحرير الأراضي العربية الأخرى المحتلة، ولا سيما بعد عدوان حزيران عام 1967، وخصوصاً في حرب تشرين التحريرية عام 1973. ويمكن القول أن جميع التجارب الوحدوية التي قامت أو أعلن عنها، كانت القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني من العوامل الأساسية الدافعة إليها،

وذلك على الرغم من سقوط أو فشل تلك التجارب، إلا أنه يبقى ذا مغزى هام أن تكون القضية الفلسطينية أساس بل محور أي عمل وحدوي وكذلك أي توجه وحدوي، أو عمل من أجل التضامن العربي، هذا التضامن الذي تبرز القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني في مقدمة قضاياه.

فرّق تسد:

ولهذا لم يكن صدفة أن الدوائر الصهيونية والإمبريالية حرصت وسعت على طول الخط لتطبيق أسلوب فرق تسد كجزء من سياسة عامة تنتهجها ضد الوحدة العربية، وضد التضامن العربي ولهذا أيضاً اعتمدت مخططاتها على تجزئة القضايا الإساسية للأمة العربية وعلى الاستفراد بالأقطار العربية، وذلك لضرب وتحطيم ليس التضامن العربي فحسب بل لضرب حتى فكرة الوحدة العربية ذاتها، واستهدفت مخططاتها منذ البداية طمس القضية الفلسطينية وتصفيتها وطي ملفها نهائياً باعتبار بقاءها واستمرارها حية يظل يمثل حالة النقيض الذي ينطوي على احتمالات نفي الوجود الصهيوني، وذلك من أجل تكريس عوامل القطيعة والانفصال بين الأقطار العربية وبالتالي تكريس التجزئة والكيانات القطرية، وخلق وإثارة المشاكل والصراعات فيما بينها، بما يؤدي إلى تعميق تبعيتها واعتمادها على الدول الإمبريالية وفرض مخططات الهيمنة الإمبريالية الصهيونية عليها.

عامل تضامن وتوحيد:

من هنا، فقد برز الخطر الصهيوني بوصفه خطراً يتهدد الأمة العربية كلها وحقوقها ومصالحها وأهدافها، وكانت مواجهة هذا الخطر والتصدي لمخططاته المعادية للأمة العربية والدفاع عن القضية الفلسطينية بمثابة الدافع القوي لرص صفوف العرب وتعزيز التضامن فيما بينهم، كما كانت بمثابة الرافعة لإنهاض النضال العربي التحرري وتصعيده، وقد لعبت بالفعل دوراً توحيدياً وكانت عامل تضامن ونضال مشترك، برز ذلك في نطاق عمل جامعة الدول العربية وما اتخذته من مواقف وقرارات عديدة في مؤتمرات القمة العربية وغيرها، وبرز ذلك في مجمل المعارك التي خاضها العرب في سبيل تحرير أرضهم واستعادة حقوقهم المغتصبة، وخصوصاً حرب تشرين

التحريرية عام 1973 التي أكدت أهمية التضامن العربي وضرورته وحيويته وما له من آثار ونتائج إيجابية عربياً ودولياً، كما أكدت أن طريق التضامن الكفاحي العربي والوحدة العربية، هو طريق قوة العرب واستعادة حقوقهم المغتصبة.

وتؤكد مواجهة الكيان الصهيوني وسياساته العدوانية والتوسعية أن عامل فرقة العرب وانقسامهم كان بالمقابل عامل قوة للعدو ساعده دائماً على ممارسة سياسة التحدي والغطرسة والعدوان على العرب وأغراه على التمادي في عدوانيته.

ويكشف تاريخ الصراع العربي الصهيوني الإمبريالي، كما سبق أن أشرت أن سياسة فرق تسد التي اتبعها الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية تجاه العرب ظلت على الدوام ترمي إلى تعميق الشقاق والانقسام وإثارة الصراعات والتناقضات فيما بينهم ودفعهم إلى الاختلاف، والتناحر بدل أن يتضامنوا ويتوحدوا وتتراص صفوفهم، كما تكشف سعي العدو لأخذهم متفرقين ومنفردين وليسوا متضامنين وموحدي المواقف والسياسات تجاه قضاياهم الأساسية والكبرى، وخصوصاً القضية الأكبر والأخطر والأكثر مصيرية ألا وهي القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي، الصهيوني.

وضع رديء ومشاريع تآمرية:

ومن الواضح أن حالة التردي في وضع حركة التحرر العربية، وحالة الأزمة والمشاكل التي تعاني منها وخاصة بعد التغيرات العميقة والواسعة التي حدثت في العالم، وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي وزواله، وكذلك حالة الضعف التي تعاني منها الحركة الشعبية في ظل غياب الديمقراطية في معظم الأقطار العربية، بالإضافة إلى حالة الانقسام التي نجمت عن أزمة الخليج التي جرت على العراق والكويت والأمة العربية أفدح الخسائر، إن كل ذلك قد ترك آثاره السلبية والخطيرة على العمل العربي المشترك وعلى التضامن العربي وعلى الوحدة العربية والنضال الوحدوي، وكذلك على الأمن القومي العربي والنظام العربي القائم في نطاق جامعة الدول العربية، وأدى إلى إحداث انقسامات وشروخ خطيرة في

الوضع العربي، كما أدى إلى حالة إحباط كبيرة لدى الجماهير العربية مما جعل ميزان القوى في الصراع العربي الصهيوني يميل إلى حد الخطر الجسيم لصالح العدو الصهيوني، مما سمح له أن يعربد وأن يتحدى وأن يتعنت، وأن يستخف وأن يتعامل مع العرب من موقع القوي القادر على فرض مشاريعه ومخططاته بالوسائل والأساليب التي يراها هو بالتواطؤ مع الإمبريالية الأميركية، بما في ذلك وسيلة استخدام العرب ضد العرب، وحملهم بهذا الشكل أو ذاك على الانفتاح على العدو والتعامل معه، وإنهاء مقاطعته عبر صيغ ومشاريع مشبوهة على غرار ما يسمى السوق الشرق أوسطية، وإقامة نظام إقليمي وغيره.

هذه الصيغ التي تعني فيما تعني تحقيق الهيمنة الصهيونية الإمبريالية على المنطقة ونسف أسس وصيغ العمل العربي المشترك وتغييب النضال الوحدوي تمهيداً للقضاء عليه، بتكريس واقع التجزئة والكيانات القطرية القائمة، بل بإحداث المزيد من التجزئة والتفتيت وضرب حتى فكرة القومية العربية.

تضامن فعال وموقف موحد:

ولهذا، يبدو من الواضح أن تحقيق التضامن العربي ووحدة الموقف في المعركة مع العدو الصهيوني والقوى التي تسانده سواء أكانت معركة سياسية أم غيرها هو ضرورة قومية ووطنية في آن معاً، وهو إلى جانب الإستناد إلى الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والتقدمية وتعزيز دورها في الحياة العامة السبيل إلى تشكيل موقف قوي وفعال وضاغط يحمي الحقوق والمصالح العربية العليا للأمة العربية ويحول دون التفريط بها، ويؤدي بالتالي إلى حماية الأهداف القومية الكبرى للأمة العربية، وفي مقدمتها هدف الوحدة العربية والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال المتصل على طريق تحقيق هذه الأهداف.

إن التصدي للأخطار الماثلة المتجسدة بالأطماع والمخططات الصهيونية التي تستهدف الانفراد بكل من البلدان العربية المعنية على حدة، وفرض الحلول الاستسلامية عليها وعلى الأمة العربية كلها وإخضاعها

للهيمنة الإمبريالية والصهيونية يقتضي ويوجب تحقيق تضامن حقيقي بين البلدان العربية وبخاصة بين الأطراف المعنية المشاركة في العملية السلمية محتوى هذا التضامن الدفاع عن الحقوق والمصالح العليا للأمة العربية ومقاومة المخططات والأطماع الصهيونية الإمبريالية والوقوف بمبدئية وثبات في وجه المناورات وأساليب المراوغة والابتزاز الإسرائيلية المستندة إلى الانحياز والدعم الأميركي، بما يمكّن من تحقيق الحل العادل والشامل والوصول إلى السلام الحقيقي الذي تتحرر معه الأرض وتسترد الحقوق بما يضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان المحتل، وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

العملية السلمية:

ويبرز في الظروف الدولية والعربية الراهنة أن سبيل القبول والموافقة على المشاركة بالعملية السلمية التي بدأت بمؤتمر السلام في مدريد عام 1991 والتي تتواصل عبر المحادثات العربية الإسرائيلية، ما هي إلا معركة سياسية يجب خوضها بكفاءة، واستخدامها كأسلوب وسبيل في المعارك المتعددة الوجوه والأشكال مع العدو الصهيوني، وهي تتطلب اتخاذ المواقف المبدئية والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية وبالحقوق التاريخية للأمة العربية، ومقاومة سياسة المراوغة والمناورة والابتزاز الإسرائيلية، على أساس التمسك بمنطق الشرعية الدولية وقراراتها، والإصرار على تطبيقها بشكل صحيح، ورفض ومقاومة الإزدواجية والانتقائية في تطبيق تلك القرارات.

وكما هو معروف، فإن الكيان الصهيوني الذي يعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي قامت على أساس قرار من الأمم المتحدة، هي أكثر دولة في العالم تستخف وتتحدى وترفض تنفيذ القرارات الدولية، هذه القرارات التي أصبحت تعدّ بالمئات ومعظمها بل كلها تدين سياسة إسرائيل، وتعتبرها غير محبة للسلام، وعدوانية وتوسعية، وتطالبها بالالتزام بمبادىء القانون

الدولي، ومتطلبات إقامة السلام الحقيقي القائم على العدل، ونذكر هنا أيضاً القرار 3779 لعام 1975 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، باعتباره واحدةً من القرارات الأبرز التي أوضحت الطبيعة العدوانية للصهيونية، وشكلت إدانة لها ولجميع ممارساتها. إن هذا القرار على الرغم من إلغائه يظل يعبر عن حقيقة الصهيونية، ويجسد في الوقت نفسه السياسة الممارسة عملياً التي يطبقها الكيان الصهيوني ضد أبسط الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية والعربية على حد سواء.

وإلى جانب ما أكده الكيان الصهيوني في محادثات السلام من رفض للالتزام بمنطق الشرعية الدولية وقراراتها ولا سيما مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة، وبالتالي رفضه مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وتمسكه بسياسة الاستيطان وأطماع التوسع، فإنه يواصل بل يصعد سياسة الإرهاب والإبعاد والحصار ويؤكد عدوانيته وعنصريته وحقده ويرتكب كل يوم من الجرائم ما يندى له جبين الإنسانية، ويكشف بذلك أن ما يسعى إليه هو أبعد ما يكون عن السلام الحقيقي القائم على العدل، إنه يسعى إلى إملاء شروطه على العرب وفرض الاستسلام عليهم وإرغامهم على التفريط بالحقوق والمصالح العربية المشروعة.

الخيار القومي:

وبالطبع، يبرز الاستناد إلى الجماهير الشعبية وممارستها دورها والعمل على إجراء المراجعة والتقويم اللازم لوضع حركة التحرر العربية وأحزابها وقواها الوطنية والقومية والتقدمية باتجاه إعادة بنائها في ضوء حاجات الظروف العربية والدولية الجديدة، مع الاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة من التجربة الماضية بوصفه مهمة ملحة وواجبة، ويبدو من الواضح أن هذه الدروس والعبر تؤكد واجب وحتمية التمسك بالخيار

الوطني القومي التحرري الوحدوي المستند إلى جماهير الشعب والقائم على أساس ديمقراطي، باعتباره الخيار الذي لا بد من الاستناد إليه، في مواجهة الأخطار الماثلة التي تتهدد حتى الهوية والشخصية العربية، وتستهدف طمسها والقضاء عليها، وبالتالي تكريس الانتماءات والكيانات القطرية، والقبلية وغيرها على حساب الانتماء القومي للأمة العربية.

ولا تخفى بالطبع أخطار المخططات المرسومة للمنطقة في دوائر واشنطن وتل أبيب التي ترى أن فرصتها الآن مؤاتية لتمرير وفرض هذه المخططات، وهو الأمر الذي يفرض على الجميع مسؤولية مواجهتها والتصدي لها، والعمل على إحباطها وليس اعتبارها قدراً لا مفر ولا مهرب منه، بل البحث الجدي في الخيار والبديل المأمون العواقب، وتوفير مستلزماته، وفي مقدمة هذه المستلزمات، الديمقراطية والاستناد إلى قوى الشعب، وبناء القوة الذاتية العربية، القادرة على حماية الحقوق والمصالح العليا للأمة العربية.

إن بناء الذات العربية القادرة والفاعلة يشكل هدف المشروع العربي الذي ينبغي أن تتضافر جهود كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية من أجل الإعداد له وتحقيقه في الواقع باعتباره السبيل لتجاوز الأوضاع المتردية التي تعيشها الأمة العربية في الوقت الراهن، وتشكل المنطلقات والأهداف التالية المكونات والعناصر الأساسية لهذا المشروع الذي يعتبر القوة الحامية والضامنة للحقوق العربية والمستقبل العربي المنشود:

1 ـ الوحدة العربية، باعتبارها الحقيقة الموضوعية والحية المجسدة لصالح الأمة العربية، إن هدف الوحدة العربية ينبغي أن يظل عاملاً محركاً للنضال العربي وفي مقدمة الأهداف التي يسعى لإنجازها.

2 ـ الديمقراطية التي تتيح لجماهير الشعب وطلائعها المناضلة حرية الفكر والتعبير والممارسة السياسية التي تحقق معها إرادتها ودورها ومشاركتها الفعالة في الحياة العامة.

3 ـ العدالة الاجتماعية التي يحتاجها مجتمعنا والتي تؤمن له الحياة الكريمة.

4 ـ التنمية المستقلة، وتحقيق التطور العلمي التكنولوجي والتجديد والتطور الثقافي للمجتمع العربي، وتعزيز التعاون والتكامل العربي، والعمل على تأمين الاكتفاء الذاتي من خلال الإمكانات الكبيرة والهائلة التي يزخر بها الوطن العربي، مع الحرص على إبراز الخصائص القومية والثقافية للأمة العربية.

ولهذا، فإن العمل من أجل تحقيق التضامن العربي يشكل أحد أهم السبل المؤدية لتعزيز التعاون والتفاعل بين الأقطار العربية، والسير على طريق الوحدة العربية ويشكل عاملاً بالغ الأهمية في دعم الموقف العربي وتعزيزه في عملية السلام، كما أنه ضرورة كبرى في هذا العصر الذي يتجه فيه العالم لإقامة التجمعات الكبيرة القادرة على تحقيق مصالحها المشتركة وخدمة قضاياها الأساسية، وبالتالي ممارسة دور مؤثر على الساحة الدولية.

ومن الواضح أن محادثات السلام العربية الإسرائيلية وما سيتمخض عنها من نتائج وحلول ستحدد إلى حد بعيد آفاق المرحلة المقبلة.

ولهذا يبدو كم هو مصيري أن تتمسك الأطراف العربية المعنية بالثوابت الوطنية والقومية، وبضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي إحباط مخططات ومشاريع التوسع والهيمنة الصهيونية الأميركية، هذه المخططات التي تستهدف أساساً تصفية جوهر الصراع في المنطقة والمتمثل بالقضية الفلسطينية كمدخل لإحكام السيطرة على الوطن العربي، والإمعان في تمزيقه ومنع وحدته.

وبالطبع، فإن النجاح في الوصول إلى السلام العادل والشامل الذي تتحرر معه الأرض وتسترد الحقوق ويضمن الاستقلال والسيادة، من شأنه كما سبق أن أشرنا أن يؤدي إلى حماية الأهداف القومية الكبرى للأمة العربية، وفي مقدمتها هدف الوحدة العربية، والحفاظ على الهوية القومية للأمة العربية، والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال المتصل على طريق تحقيق المشروع القومي العربي، وأهدافه الكبرى في الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالختام، إننا أيها الإخوة ونحن نتحدث عن القضية الفلسطينية وأبعادها القومية وما كان وما سيظل لها من تأثير على تطور النضال القومي العربي ومستقبله، وخصوصاً على قضية الوحدة العربية، لا يسعنا إلا أن نتوجه بالتحية والإكبار للانتفاضة الفلسطينية الباسلة، ولكل أولئك الصامدين المناضلين في الجولان وجنوب لبنان وفي مرج الزهور الذين يتمسكون بخط مواصلة النضال ومواجهة التحديات. وتحية لكل المناضلين العرب الذين يؤكدون تمسكهم بالخيار القومي التحرري الوحدوي باعتباره طريق الدفاع عن الحقوق والمصالح العليا للأمة العربية ـ طريق النضال في سبيل تحرير الأرض واستعادة الحقوق وتحقيق الأهداف الكبرى للأمة العربية في التحرر والتقدم والوحدة العربية.

جدلية الوحدة والتحرير

تيسير قبعة

1993

الوحدة العربية والصراع العربي ـ الصهيوني عنوانان لجدلية موضوعية تحكمت بمسار حركة التحرر العربية منذ بداية الغزوة الصهيونية للوطن العربي وحتى الآن. فالغزوة الصهيونية لفلسطين شكلت عنصر تحدّ وتهديد خطيرين لمصالح الأمة العربية وطموحاتها في الاستقلال والتحرر والوحدة والتقدم. ولقد اشتمل التآمر الإمبريالي ـ الصهيوني، على الأمة العربية من خلال إقامة الكيان الصهيوني ليس على تدعيم مرتكزات الاستيطان في فلسطين تمهيداً للاستيلاء عليها وطرد شعبها فحسب، بل وصياغة كل المقومات الضرورية لمنع العرب من تحقيق وحدتهم وامتلاك استقلالهم السياسي والاقتصادي واختيار طريق تطورهم بحرية.

وأدى قيام الكيان الصهيوني على الأرض العربية الفلسطينية إلى تفاقم التحدي الذي يجابه الأمة العربية وقواها التحررية. فمنذ اليوم الأول لِقِيَامه مَثّل هذا الكيان، قوة عدوانية استيطانية توسعية لا تهدد وجود الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل والأمة العربية كلها. فهو إضافة إلى تعبيره عن انزراع كيان غريب في جسم الوطن العربي والسيطرة على جزء منه، جسّد قاعدة متقدمة للحفاظ على مصالح الإمبريالية في المنطقة وقام بوظيفته كأداة قمعية لمواجهة النهوض القومي العربي، ولقطع الطريق على أية محاولة لشق الطريق نحو التحرر والتخلص من التبعية وفي سبيل الوحدة والتنمية والتقدم.

مقابل ذلك، دلت التجربة التاريخية الحسية أيضاً على أن هذا الكيان المغتصب للأرض العربية كان بمثابة عامل هام يدفع على الدوام نحو توحيد نضالات الجماهير العربية بوصف الصراع معه هو بؤرة التصادم المباشر بين حركة التحرر العربية والإمبريالية. ومن على أرضية فهم أبعاد هذا العامل انبثقت جدلية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، التي طالما شغلت منظري فصائل الحركة القومية العربية، بما فيها حركة التحرير الوطني الفلسطينية، وهي الجدلية التي لا زالت تجد حواراً حولها حتى اللحظة. فهل الوحدة طريق التحرير أم التحرير طريق الوحدة، أم أن الوحدة والتحرير طريق واحد؟ وبغضّ النظر عن الإجابات التي أعطيت أو التي تعطى راهناً لعلاقة الوحدة بالتحرير، فإن علاقة موضوعية بانت في نضال حركة التحرر العربية، رسخت ارتباط الواقع العربي بقضية تحرير فلسطين، وأظهر الصراع العربي الصهيوني على مدار العقود الماضية بأن هذه العلاقة هي علاقة جوهرية متكررة لها طابع قانوني يحكم مسار الصراع عبر تجليات وأشكال وأساليب مختلفة ومتنوعة.

وما طرح هذه البدهيات في هذا الظرف إلا محاولة لإعادة إنتاج الفكر القومي العربي على ضوء التجربة ودروسها، ومن أجل التوجه بروح نقدية للواقع الراهن الذي نشهد فيه عملية محمومة للقضاء على وجود الأمة العربية، ومن أجل رؤية مكانة وأبعاد وأخطار المحاولات الجارية لحل الصراع العربي ـ الصهيوني في إطار هذه العملية، وانعكاسات ذلك على حركة التحرر العربية ومستقبل الأمة.

فمن المعروف أن النهوض القومي العربي في الخمسينات والذي شكلت الوحدة العربية شعاره الرئيسي، كان رداً على العجز والخيانة القومية التي أقدم عليها تحالف الإقطاع والبرجوازية الكبيرة التابعة إزاء قضية فلسطين. وفي نضال حركة التحرر العربية بقيادتها الجديدة كان النضال من أجل فلسطين يندمج بالنضال ضد الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية ومن أجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وبالرغم من أن البرجوازية الوطنية قد حققت إنجازات تقدمية عديدة، إلا أنها بقيت أسيرة مصالحها الأنانية الضيقة وطبيعتها الطبقية، فأظهرت عجزها عن تحرير فلسطين وعجزها عن تحقيق الوحدة. وبسبب وجودها في السلطة استغلت جهاز الدولة وإمكانياتها، فأخذت شرائحها العليا تغتني على حساب الجماهير فعادت وتشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية الطفيلية وأقطاب السوق الرأسمالي العالمي، الأمر الذي ولد لديها مصالح جديدة جعلتها تتراجع عن الشعارات التي رفعتها سابقاً.

وانعكس ذلك على شكل ردة تدريجية تحت شعارات ديماغوجية ظاهرها الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وجوهرها مهادنة الرجعية والإمبريالية والتحلل من تبعات النضال القومي. شكلت هزيمة حزيران عام 1967 محطة نوعية في مسار التراجع.

لكن الهزيمة عمقت أمام الجماهير خطر الكيان الصهيوني وسياساته الاستيطانية ـ التوسعية، وبدا واضحاً للعيان أن مخططات «إسرائيل» وأطماعها الاقتصادية تتسع لتشمل المنطقة بأسرها، وأن احتلال الكيان الصهيوني لأجزاء من أراضي بلدان عربية أخرى غير فلسطين قد حوّله فعلياً إلى داخلي في تلك الأقطار مما جعل متطلبات الصراع معه ترتقي إلى مستوى البحث عن الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتوفير مقومات مواجهته بشكل جدي.

لكن الصراع مع الكيان الصهيوني أثبت أنه يحتاج لتعبئة الجماهير الشعبية وإطلاق طاقاتها. وبما أن النهوض والمشاركة الجماهيرية الواسعة في النضال تستدعي تحقيق الديمقراطية وتجاوز القطرية البغيضة، فإن الصراع مع الكيان الصهيوني بات يفرض على أنظمة الحكم العربية التوجه نحو الوحدة والربط الوثيق بين مهام التحرر القومي والتنمية الاجتماعية. ولم تكن طبيعة القوى المتحكمة بالأنظمة العربية تسمح بمثل هذا النهج، بل وإن طبيعتها دفعتها لاستخدام القمع أسلوباً لحماية مصالحها ولضرب الحركة الشعبية. وبهذا الطريق باتت أسباب الردة والتراجع واضحة وأفضت ليس إلى سبيل التخلي عن قضيتي فلسطين والوحدة العربية فحسب، بل وإلى الخيانة القومية. وما الردة الساداتية وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد إلا المثال الأسطع

على ذلك.

ولـم تكن الردة الساداتية حدثاً عابراً وبسيطاً، فاتفاقية كامب ديفيد مثلت حدثاً نوعياً في تاريخ الأمة العربية لا يقلّ خطورة عما مثلته اتفاقية سايكس بيكو ونكبة 1948، وهزيمة 1967. ولم يكن ذلك بمعزل عما شهدته المنطقة العربية من تحولات اقتصادية وسياسية. فاستسلام جاء نتيجة منطقية لمجمل التراكمات التراجعية التي عاشتها البرجوازية في السلطة، والتي أدت إلى تلاقي مصالح البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية مع مصالح الإمبريالية والشركات المتعددة الجنسية، والتي شددت من هجمتها على المنطقة نتيجة ازدياد أهميتها الاستراتيجية وخاصة لجهة السيطرة على مواردها وخيراتها وخاصة النفط ولمواجهة الصراع مع السوفييت. أما الثروات النفطية العربية وما جلبته من رؤوس أموال، فقد أغرقت المنطقة بسيل البترودولار وعكست نفسها في توجهات البرجوازية وتعزيز مواقع الرجعية، وذلك مقابل ازدياد قدرات الكيان الصهيوني وخاصة الاقتصادية، التي باتت تتطلب ليس الاستقرار فحسب، بل وتطبيع العلاقات مع الدول العربية حتى يستطيع هذا الكيان أن يشارك بدوره في استغلال الأرض العربية والسوق العربية كشريك للإمبريالية. وهكذا توفرت للثالوث الإمبريالي الصهيوني الرجعي العربي الظروف نحو إيجاد مخرج من الصراع العربي ـ الصهيوني الذي يهدد استمراره وتفاقم مصالحه ويشكل وجوده خطراً دائماً على تحالفها الطبيعي ويدفع عملية التغيير الثوري في المنطقة إلى الأمام دائماً.

ومرة أخرى وجدت حركة التحرر العربية نفسها أمام تحد مصيري، ولم يكن لها من بد للمواجهة الناجحة، سوى سبيل الوحدة. فكامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين وحّد الحركة الوطنية الفلسطينية على برنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. وكامب ديفيد وخطورته على الأمة أدى إلى نشوء جبهة الصمود والتصدي ومؤتمر الشعب العربي وأنعش فكرة وجود جبهة قومية عربية مساندة للثورة الفلسطينية.

ومرة أخرى أيضاً تحارب الوحدة العربية النضالية المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية بافتعال المعارك القومية الوهمية وبالضرب على وتر الخلافات الثانوية، وبمحاولات إيجاد التعارضات والتناقضات بين النضال الوطني والقومي، وباستبدال حركة الجماهير بالتحرك السياسي والدبلوماسي للأنظمة والحكام، واستبدال الديمقراطية المفجرة لطاقات الجماهير والأمة بالديكتاتورية تحت ذرائع الخطر الخارجي والضرورات الأمنية، والتحلل من تبعات النضال القومي الوحدوي والتحرري بذريعة المصلحة القطرية والخصوصية، والتراجع عن العداء للإمبريالية عبر ترويج وهم إمكانية تحييدها في الصراع مع الكيان الصهيوني وكسبها إلى جانب العرب.

وبديلاً للاعتماد على الذات وتوحيد طاقات الأمة وحشدها في المواجهة، جرى الاعتماد على عوامل خارجية وحلفاء أمميين وتوازن دولي، دون أن يشكل ذلك سياسة تحالفية دولية راسخة يمكن استثمارها جيداً لصالح قضايا العرب العادلة.

الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني في الظروف الراهنة:

في الظروف الراهنة التي تعيشها الأمة العربية تتفاقم خطورة التهديدات الخارجية التي تهدد حرية الأمة ووجودها. فبعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وخروج الإمبريالية منتصرة فيها، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، حدث خلل كبير في التوازن الدولي، أفقد العالم الثالث ظهيره وسنده الأممي الذي اعتمد على وجوده ومساعدته ردحاً من الزمن. ومع سيادة الرأسمالية كقطب وحيد أخذت تسعى الإمبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة لتشكيل نظام دولي جديد يعزز الحفاظ على مصالحها وهيمنتها على العالم. وفي ظل هذا الوضع الجديد بات التناقض بين المراكز الإمبريالية والأطراف يتصدر لوحة التناقضات الدولية وأخذ يتفاقم جراء سياسة اقتسام النفوذ بين المراكز والأقطاب الإمبريالية على حساب العالم الثالث تبعاً لموازين القوى الجديدة التي تشكلت وتتشكل على أثر الحرب الباردة.

وفي ظل هذا السباق كان العدوان الإمبريالي على المنطقة العربية والعراق، فحرب الخليج سنحت الولايات المتحدة فرصاً سانحة لتأكيد زعامتها من خلال تعزيز سيطرتها على النفط إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً بما يمكّنها من مواجهة اليابان وأوروبا وبما يؤمن لها فرض رؤيتها للنظام العالمي الجديد، باعتباره نظاماً استعمارياً جديداً لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية التي يتحكم بها الرأسمال الأميركي.

وفي إطار سعيها من أجل ترسيخ النظام الدولي الجديد المزعوم، عملت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على إقامة نظام أمن شرق أوسطي معتمدة على نتائج حرب الخليج وما أدت إليه من تعميق للاختلال الذي كان قائماً أصلاً في ميزان القوى لصالح الهيمنة الإمبريالية الإسرائيلية في المنطقة.

وتجلت المخططات الإمبريالية للمنطقة عبر مؤتمر مدريد في الثلاثين من أكتوبر 1991 الذي نجحت فيه واشنطن من جمع العرب والكيان الصهيوني على طاولة مفاوضات من أجل حل الصراع العربي ـ الصهيوني وإحلال سلام مزعوم.

ولقد أوضح مسار المفاوضات ـ مسار مدريد ـ واشنطن ـ إن الإدارة الأمريكية وحلفاءها يستهدفون تصفية القضية الفلسطينية من خلال إقامة حكم إداري ذاتي هزيل وشكلي للفلسطينيين في الأرض المحتلة وإنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني بما يضمن أمن مصالحهم ومصالح «إسرائيل» وأمنها وتأمين الاعتراف العربي الرسمي بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه.

وإن المتتبع لمجريات التفاوض والمخططات الموضوعة للمنطقة يرى أن استهدافات الإمبريالية تطال كل الوجود العربي. «فالنظام الشرق أوسطي» الذي يخطط له هو بديل للنظام العربي، وأن تحقيق الأمن لإسرائيل ومصالحها وتطبيع العلاقات معها، السياسية والاقتصادية والثقافية، هو اختراق واضح للأمن القومي العربي. فإضافة إلى ترسيخ وجود إسرائيل في قلب الأمة العربية والإبقاء على تجزئة الوطن العربي، يستهدف النظام

الإقليمي هذا إلى تحقيق إسرائيل الكبرى ليس جغرافيا، بل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، عبر جعلها جزءاً من إقليم الشرق الأوسط، وللتسليم بشراكتها في استغلال الثروة العربية والأسواق العربية، ومن خلال تعزيز تفوقها وتمكينها من تعزيز دورها في النظام العالمي عبر ازدياد قدراتها الاقتصادية ونزع سلاح العرب وربطهم وثيقاً بشبكة علائق التبعية بأشكالها المتجددة المتلائمة مع مصالح الشركات المتعددة الجنسية.

ولا شك أن مسار مدريد ـ واشنطن هو اختراق واضح للأمن القومي العربي... رسخ ويرسخ سقوط النظام الرسمي العربي... ومنع ويمنع إعادة الحياة للتضامن العربي في مواجهة الإمبريالية وإسرائيل، وأثر ويؤثر بثقل كبير على مقومات القومية العربية، التي تشكل المناخ الملائم لوحدة الأمة كالثقافة القومية والحس الجماعي والتفاعل القومي المشترك والاعتزاز بالهوية القومية. وتزداد خطورة هذا الاختراق من خلال حالة التشرذم وازدياد النزعات الإقليمية وتحول بعض الأقطار إلى محميات أجنبية من خلال تواجد الأساطيل والجيوش الأجنبية على أراضيها، ومن خلال خنوع الأنظمة العربية لمؤتمرات الدوائر الإمبريالية في الضغط على الأنظمة الوطنية وحصارها وفرض إملاءاتها عليها ومنعها من اختيار طرق تطورها بحرية.

وإذا كانت ظروف الانحسار والتراجع والهزيمة قد دفعت البعض للمراهنة على مساعي الإمبريالية الأمريكية لتحقيق سلام واستقرار مزعومين، فإن مسيرة جولات التفاوض الثنائية والمتعددة أظهرت بوضوع بؤس هذه المراهنة وبينت أن الركض وراء وعود أميركا في نظام اقتصادي شرق أوسطي يوفر الرخاء والرفاهية لشعوب المنطقة ليس إلا وهماً، لأن المطلوب من الأمة العربية أن تدفع ثمن ذلك وجودها وهويتها المتميزة وأن تتخلى عن المطالبة بحقوقها القومية في الأراضي العربية المحتلة فترضى بالاحتلال ووجوده وتدفع فاتورة تطبيع العلاقات مع إسرائيل بالتخلي عن القدس وعن مقومات الدفاع عن النفس وأن تشركها في الأرض والمياه والثروة، وتقدم لها الأيدي العاملة الرخيصة وتفتح لها الأسواق وتتخلى وإلى الأبد عن فكرة الوحدة العربية.

إن التسوية الأمريكية للصراع العربي الصهيوني تطرح من جديد وجود الأمة برمتها.. وما الوحدة إلا العنصر الثابت والجوهري الذي سعى ويسعى العرب إليه في مواجهة الأخطار وخاصة في عالم اليوم، عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى والنهوض القومي.

وفي ظل الواقع العربي الراهن بات البحث بتجلي المسألة القومية العربية مهمة قومية من الدرجة الأولى... وإذا ما تمعنا بالتحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها الأمة مجتمعة وكل قطر فيها، لتبين لنا أن معركة أمتنا من أجل حقها في تقرير مصيرها واختيار طريق تطورها الاقتصادي والاجتماعي وأن تحررها وتقدمها ووحدتها هي عملية موحدة لا يمكن النجاح فيها إلا بإعادة الاعتبار للترابط الجدلي بين معركة التحرير ومعركة الوحدة، وأن الاعتماد على الذات في تحقيق مصالح الأمة في الديمقراطية والتنمية الشاملة وبناء المجتمع الحديث هو مفتاح النجاح في صياغة وتنفيذ المشروع القومي النهضوي الحضاري.

وفي مثل هذا المجال، فإن على الحركة الشعبية العربية أن تتخلص من طرح شعاراتها ومهامها عاطفياً وتبشيرياً وأن تتجه نحو البحث العلمي الرصين القادر على التقاط الروابط الواقعية لإنتاج الشعور القومي والطموح للتحرر والوحدة وجعلها حركة تاريخية موضوعية متكئة على إرادة شعبية فاعلة لتحقيقها العملي.

وإذا كانت الديمقراطية هي عماد بناء المجتمع الحديث والتنمية الشاملة، فإنها طريق إطلاق طاقات الجماهير وتمكينها من التعبير عن إرادتها الحرة، وبالتالي فإن الديمقراطية والنضال من أجل إشاعتها وتعزيزها هي الدافعة الحقيقية للحركة الشعبية من أجل تحرير فلسطين، وحل الصراع العربي الصهيوني حلاً عادلاً، وبالتالي هي الدافعة الحقيقية لتحقيق الوحدة القومية على أسس صحيحة تضمن لها الثبات والديمومة والارتقاء.